محمد فؤاد شكرى
والتأصيل التاريخى لوحدة وادى النيل

د. محمود حسن صالح منسى

أستاذ التاريخ الحديث

بجامعة الأزهر

محمد فؤاد شكرى
والتأصيل التاريخى لوحدة وادى النيل

مقدمة

منذ رزئت مصر بالاحتلال البريطانى عام ١٨٨٢ وإخلاء السودان عام ١٨٨٥ وتوقيع اتفاقيتى الحكم الثنائى عام ١٨٩٩، كانت الحركة الوطنية المصرية تطالب بأمرين حيويين وتسعى لتحقيقهما وهما الجلاء ووحدة وادى النيل. ورغم صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، ثم توقيع معاهدة ١٩٣٦ فإن المطلبين الوطنيين المصريين لم يتحققا خلال المفاوضات العديدة التي جرت بين مصر وبريطانيا.

وبمجرد انتهاء الحرب العالمية الثانية عام ١٩٤٥ رأت مصر ضرورة التفاوض من أجل تحقيق المطلبين الرئيسيين، وتمخضت المفاوضات عن مشروع صدقى / بيفن ١٩٤٦ الذى رفضه الشعب، وعندئذ لم تجد الحكومة المصرية التى كان يرأسها محمود فهمى النقراشى بداً من عرض القضية فى عام ١٩٤٧ على مجلس الأمن الدولي التابع لهيئة الأمم المتحدة. وكنتُ وقتئذ ضمن طلاب السنة الثالثة بقسم التاريخ بجامعة فؤاد الأول (القاهرة) وكان أستاذى الدكتور محمد فؤاد شكرى يدرس لنا مادة تاريخ أوروبا فى القرن التاسع عشر، وانقطع عن محاضراته لنا فى أثناء العام الدراسي، وعلمنا أنه انتدب للعمل مستشاراً للوفد المصرى الذى سيعرض القضية الوطنية على مجلس الأمن، وبخاصة فى موضوع وحدة وادى النيل، الذى كان موضع اهتمامه وبحوثه، بدليل أن وزارة الخارجية المصرية بعثت بنشرتها إلى الهيئات الدبلوماسية والقنصلية المصرية بالخارج أرفقت بها بعض البحوث عن وحدة وادى النيل «للاستئناس بها فى بيان وجهة النظر المصرية وتأييدها»[1]، ولابد أنه كان منها بحوث دبجها الدكتور محمد فؤاد شكرى، وكان مرفقا بهذه النشرة مذكرة يحتمل أن تكون من وضعه، كما أن المفوضية المصرية فى دمشق بعثت إلى وزارة الخارجية السورية بست نسخ من كتاب الحكم المصرى فى

السودان للدكتور محمد فؤاد شكرى، وطلبت المفوضية المصرية من وزارة الخارجية السورية أن ترسل هذه المجموعة إلى المفوضيات والقنصليات السورية فى أمريكا الجنوبية[٢] حيث لسوريا جاليات كبيرة هناك.

وسمعنا أن الدكتور محمد فؤاد شكرى وضع دراسة عن وحدة مصر والسودان وأسانيدها التاريخية لتكون عونا لوفد مصر لدى الأمم المتحدة [٣].

وقد أوضح الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى فى كتابه «مصر والسيادة على السودان»[٤] أن الهدف الذى يسعى إليه هو:

أ - إيضاح الصلة التي ربطت بين القطرين منذ الفتح المصرى لبلاد السودان فى أوائل القرن التاسع عشر بالإضافة إلى إظهار ما تستند إليه مصر من حقوق تاريخية فى تحديد ما يجب أن يكون عليه الوضع فى هذه الأقطار السودانية فى ظل سيادة شرعية وتتمثل هذه الأسانيد حسب ما عرضها د. فؤاد شكرى في: الفرمانات العثمانية، حق الفتح، اعتراف الدول، مطالبة بعض الزعامات السودانية بالتبعية لمحمد علي؛

ب - إلى جانب نوع الحكم الذى أقامه المصريون فى السودان تطبيقا لهذا الوضع، وهو حكم مستنير صالح مصلح قام بإصلاحات عدة تستهدف أولا وقبل كل شيء مصلحة الأقطار السودانية ورفاهية أهلها فى مختلف المجالات من توفير الأمن، الزراعة، الصناعة، التجارة، المواصلات، التعليم، تدريب السودانيين وإشراكهم فى شئون بلادهم، وأخيرا وليس آخرا محاربة الرق وتجارة الرقيق، وقد دعم المؤلف هذه المعلومات بوثائق رسمية حتى يدحض آراء أولئك الذين شوهوا علاقة مصر بالسودان ووحدة وادى النيل، وطمسوا هذه الحقائق بل وقلبوها إلى عكس المقصود منها، وكان د. فؤاد شكرى يهدف من وراء ذلك القضاء على الفكرة التي رددها هؤلاء المغرضون بأن هدف مصر كان استغلال السودان وأنها لم تعمل لخير السودانيين ورفاهيتهم؛

جـ ـ نوع الحكم الذى يفسر طبيعة السيادة أو العلاقة التي لم تتعرض أية دولة فى أية مرحلة تاريخية للتشكيك فيها بل إن هناك وثائق تاريخية تتضمن اعتراف الدول التام (وفى مقدمتها بريطانيا) بهذه السيادة؛

د - وبالتالي يؤكد الدكتور محمد فؤاد شكرى أنه منذ تأسست الوحدة السياسية فى مطلع القرن التاسع عشر إلى الاحتلال البريطاني لمصر عام ١٨٨٢ وضياع السودان ثم استرجاعه من المهدية وإنشاء نظام الحكم الثنائي فى السودان أن جوهر العوامل التي شكلت تاريخ شطرى الوادى فى القرن التاسع عشر كان واحدا وأن ما وقع من حوادث فى أحد شطرى الوادى كان ذا رد فعل يؤثر على مجرى الأمور فى شطره الآخر؛

هـ - لم يؤسس عهد المهدية من الناحية الدولية حقوقا فى السيادة على السودان، فقد اعتبرت بعض الدول أن الأراضي السودانية «ملك مباح Res Nelius» بينما اعتبر البعض الآخر من الدول ومن بينها بريطانيا أن المهدية لم تكن سوى ثورة على صاحب السلطان الشرعي حدث بسببها وبصورة مؤقتة فحسب تعطيل مصر عن ممارسة ما لها بحكم تبعيتها للسلطان العثماني وبحكم فتوحاتها من حقوق فى السيادة على السودان؛

هـ كما أثبت د. محمد فؤاد شكرى أن المهدية عجزت عن إنشاء الحكومة القوية الرشيدة التي تستطيع نشر ألوية الأمن والسلام بعد أن أنهت الحكم المصرى فى السودان ثم إخفاقها فى المحافظة على كيان الوطن السودانى بالحدود التى كانت له عند انتقاله إليها(٥).

ولذلك فقد اعتبر الدكتور محمد فؤاد شكرى أنه لابد من الحديث باستفاضة عن النواحي التاريخية التى تتصل اتصالا وثيقا بتلك الحقوق التى تستند إليها مصر فى «ضرورة أن يضم شطرى الوادى سياج واحد تحت هيمنة تاج واحد من منبع النيل إلى

مصبه». ومع اعترافه أن إيضاح هذه الحقوق قد يبدو موضوعا وعرا شائكا لأنه يتناول الكلام عن مسألة السيادة وهناك كثيرون من إخواننا السودانيين ينفرون من سماع لفظ السيادة، ونحن مثلهم فى هذا الشعور، ولكن شتان ما بين سيادة يقصد بها السيطرة والاستعباد وسيادة كتعبير فقهى يقصد بها مقر السلطة السياسية والقانونية العليا فى الدولة.

وقد استقي الأستاذ الدكتور محمد فؤاد شكرى مادته التاريخية وأسانيده التى تؤيد كل ما ذهب إليه من مصادر أصلية فى مقدمتها الوثائق التى أثبت صور الكثير منها كملاحق فى مؤلفاته:

أولا: وثائق غير منشورة

أ. من المحفوظات المصرية

١- دفاتر ومحافظ المعية (تركي)

٢- دفاتر ومحافظ المعية (عربي)

٣- المراسلات الفرنسية

٤- الوثائق الأمريكية

ب.سجلات وزارة الخارجية البريطانية (لندن)

ج. وثائق وزارة الخارجية الفرنسية (باريس)

د. وثائق وزارة الخارجية النمساوية (فينا)

ثانيا: وثائق منشورة

١- الكتب الزرقاء Blue Books

٢- عهد محمد على نقلا عن الأرشيف الروسي (قطاوى - بالفرنسية)

ثالثا: بعض المخطوطات بدار الكتب المصرية وبالمكتبة الأهلية النمساوية فى فينا وبالمتحف البريطاني فى لندن .

رابعا: مؤلفات مطبوعة أجنبية وفى مقدمتها كتب الرحالة الذين زاروا السودان فى القرن التاسع عشر.

خامسا: مؤلفات مطبوعة باللغة العربية وفى مقدمتها مؤلفات وضعتها شخصيات اضطلعت بمهام فى السودان إبان الحكم المصرى وكتب ألفها سودانيون مثل كتاب (السودان المصرى والإنجليز) لمؤلفه الشيخ محمود القباني من الذين شهدوا أحداث السودان أيام غوردون ورؤوف باشا، ودوّن فى كتابه جميع ما وقف عليه بنفسه أو ما بلغه من السودانيين أنفسهم وأضحى فى منزلة الحقائق الصحيحة الصادقة، وفضلا عن ذلك فقد اعتمد الشيخ محمود القباني أيضا على مجموعة عثر عليها فى خزانة المهدى بعد وفاته وبخطه.

وقد أورد د. فؤاد شكرى كل أسانيده فى كتبه المتمثلة فى بحوث جادة رصينة موثقة:

_ مصر والسيادة على السودان (دار الفكر العربي ١٩٤٧)

_ الحكم المصرى فى السودان (دار الفكر العربي ١٩٤٧)

_ مصر والسودان تاريخ وحدة وادى النيل السياسية فى القرن التاسع عشر ط٢ (دار المعارف ١٩٥٨)

*Khedive Ismail and Slavery in the Sudan 1863-1879 (Cairo 1938)

*Ghordon at Khartoum

*Equatoria

أصل حقوق السيادة

وقد قسّم الدكتور محمد فؤاد شكرى حقوق السيادة إلى قسمين:

أ - قسم يتعلق بالسودان الأوسط الذى يخترق إقليم وادى النيل ويمتد حتى جنوب غندكرو على بحر الجبل وهي النوبة وسنار وكردفان ودارفور وجهات النيل العليا.

ب - قسم يتعلق بالسودان الشرقي الذى يمتد على الساحل الغربي للبحر الأحمر وساحل خليج عدن حتى غوردافوى (رأس حافون).

ولما كانت مصر إحدى ولايات الدولة العثمانية فى الوقت الذى فتحت فيه جيوش محمد على بلاد السودان الأوسط، وضم الخديو إسماعيل أقاليم السودان الشرقي، فقد استندت مصر فى سيادتها على جميع تلك الجهات إلى ما يخوّله لها الفتح من سلطان، هذا إلى جانب ما استمدته من حقوق بحكم تبعيتها للدولة العثمانية، وانتقال أسباب السيادة إليها بمقتضى الفرمانات التى كانت تصدرها الدولة العثمانية إلى الولاة والخديويين ووافقت عليها الدول الأوروبية.

ففي الحقيقة لقد استأذن محمد على السلطان محمود الثاني فى فتح السودان، ووافق الأخير على أن يضم محمد على ما يشاء من أراضي السودان على أن يكون ذلك باسم السلطان العثماني ولذلك قدم الزعماء والرؤساء السودانيون خضوعهم وولاءهم للسلطان، وبذلك دخلت هذه البلاد تحت السيادة العثمانية، يقوم بأعباء الحكم فيها باشا مصر على أنها ملحقات تابعة لباشويته تحت السيادة العثمانية مثل مصر تماما [٦]، ولذلك فإنه رغم أن الباب العالي أصدر أمرا إلى محمد على بتعيين ابنه الأمير إسماعيل حاكما على سنار (١٨٢٢) إلا أن تقليد الحكم صدر إلى الأمير إسماعيل وإلى الحكمداريين التاليين رأسا من محمد علي باعتباره صاحب الولاية على مصر ويدخل فى نطاق هذه الولاية ما تستطيع مصر أن تضمه إليها من ممتلكات جديدة.

ويرى الدكتور محمد فؤاد شكرى أن توطيد السيادة خلال القرن التاسع عشر حدث فى مرحلتين انتهت المرحلة الأولى منها عندما سويت المسألة المصرية فى عامي ١٨٤٠، ١٨٤١ ذلك أنه عندما أخذت العلاقات تسوء بين محمد علي والسلطان صار البت فى مصير السودان من أهم الموضوعات التى شغلت بال محمد علي، فقد اعتبر هذه البلاد جزءا من الأقطار المصرية وتسرى بها جميعا نظم واحدة، وينفق عليها من خرينة واحدة.

فقد استرشد محمد على فى إدارة السودان بقواعد معينة تفسر بوضوح معنى السيادة، ومعنى انضمام السودان إلى مصر فى نطاق ممتلكات الباشا. والبحث فى هذه القواعد يهدم فكرة الاستغلال وإهمال الحكم المصرى لرفاهية السودانيين، وظلت هذه القواعد معمولا بها حتى ثورة المهدي. وأهم هذه القواعد والأسس:

١- اعتبار مصر والسودان قطرا واحدا مندمجا بحيث أصبح يعتبر كأى مديرية من مديريات الباشاوية المصرية. وكان لهذا الاعتبار أثره فى خروج السودان من الظلمات والتأخر إلى النور والعمران والتقدم حيث أصبح محمد علي يريد للسودان ما يريده لمصر، وقد ورد ذلك فى تعليماته إلى خورشيد باشا حكمدار السودان (٧) ، وخطبة محمد علي فى علماء السودان (٨)، وشهادة رفاعة، (٩) وإشراك العناصر الوطنية فى الحكم والإدارة(١٠) ، وتشجيع السودانيين على الدراسة فى الأزهر وإنشاء رواق السنارية.

كما اهتم محمد علي بفرض رقابة على الحكام والمديرين، ولو أن بعضهم كانوا غير صالحين مثل أحمد باشا أبو ودان وخورشيد باشا وهذا يحدث فى كل زمان ومكان.(١١)

ولما كان محمد علي يعتبر مصر والسودان قطرا واحدا فقد اتبع فى السودان نفس السياسة الاقتصادية التى اتبعها فى مصر بهدف عمران القطرين وسد حاجة البلاد ذاتيا مع سد حاجة مصر بما يفيض عن حاجة السودان ومن هذه الأعمال إنعاش الزراعة

وإدخال الصناعة وتشجيع التجارة وتنظيم الضرائب ونشر ألوية الأمن. (١٢) ولما كانت إيرادات السودان لا تكفي النفقات التى استلزمها العمران فقد تحملت مصر الفرق باعتبار السودان أحد مديريات مصر. (١٣)

وكان الباشا ينفق بسخاء على تعمير السودان وإنعاش الحياة الاقتصادية به، وتعليم أبنائه، وتشجيعهم بمختلف الطرق على المضي قدما فى طريق الحضارة، كما أراد محمد علي أن يتدرب السودانيون على حكم أنفسهم بأنفسهم، فعمد - على حد قول بعض المعاصرين - إلى إشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والإدارة، أى أنه - كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى - ابتكر تلك السياسة التى صار يطلق عليها دعاة اليوم (١٩٤٧) اسم «سودنة الوظائف».

ولذلك بات يهمه ألا تضيع هذه الجهود سدى، وألا يعود عهد الفوضى التى سبقت الفتح المصرى مرة ثانية فيتخلف السودان عن ركب الحضارة والعمران. ولذلك فإنه عندما تأزمت الأمور بينه وبين حكومة الباب العالي وبات من الواضح أنه إما أن يستقل محمد علي بملك مصر وإما أن يظل فى نطاق الدولة العثمانية بشرط دعم سيطرته على أساس الحكم الوراثي فى مصر، عمد محمد علي إلى توضيح ما كان لمصر من حقوق ثابتة على السودان، غير تلك التى كانت مستمدة من واقع التبعية للباب العالي،وانتهز فرصة تدخل الدول لتسوية الخلاف بينه وبين الباب العالي فقام برحلته التاريخية إلى السودان فى أكتوبر ١٨٣٨ ثم ما لبث بعد عودته حتى أصدر(جرنالا) لهذه الرحلة فى أبريل ١٨٣٩ كان له أهمية عظيمة، فقد أراد الباشا من نشر هذا الجرنال أن يدعو - كما يقول الدكتور محمد فؤاد شكرى (١٤) - إلى نظرية جديدة تؤيد حقوق السيادة المصرية على السودان، وتشبه فى جوهرها ما أخذت به فرنسا بعد ذلك فى حادثة فاشودة المعروفة، وفحوى نظرية محمد علي أن الأقطار السودانية عند افتتاحها لم يكن يملكها أحد فى الحقيقة إذ اغتصبت السلطة من أصحابها الشرعيين فى معظم بلدان السودان، ونشرت قبائل العربان الفوضى فى كل أنحائه، فإذا استطاع حاكم أن ينتزع

هذه الأراضي من قبضة أولئك الذين اغتصبوا كل سلطة وينشئ حكومة موطدة مرهوبة الجانب تذود عن حياضها وتصون أرضها من الغزو الخارجي حق لهذا الحاكم أن يستمتع بكل ما يخوله سلطانه من حقوق السيادة على هذه الأراضي.

وعلى ذلك فقد كتب القنصل النمساوى لاورين Laurin فى ١٩ أبريل ١٨٣٩ إلى حكومته بشأن نشر (جرنال) هذه الرحلة «أن الباشا يقصد من ذلك أن يذيع فى الملأ كل حقوق السيادة التى يطلبها لنفسه على تلك الأقاليم التى يعتبرها خالية لا يملكها أحد Vacant والسبب فى ذلك أن فكرة تأسيس مملكة تضم أقطار السودان قد أصبحت عقيدة راسخة لدى محمد علي ولدى أولئك الذين استطاعوا أن يدرسوا عن كثب رغبات وميول الباشا ... ويغلب على الظن أن نشر جرنال الرحلة ما هو إلا مقدمة لإنشاء مملكة السودان الحديثة »(١٥).

وبالفعل سرعان ما أدرك الباشا غايته عندما توسطت الدول لتسوية المسألة المصرية على أساس إعطاء حكومة مصر وراثية لأسرة محمد علي فى نطاق الدولة العثمانية، ثم إبقاء السودان فى حوزة محمد علي، فصدر فى ١٣ فبراير ١٨٤١ فرمان أعطى لمحمد علي لمدى الحياة حكومة دارفور (رغم أن هذه الأرض لم تفتح أصلا إلا فى عهد الخديو إسماعيل عام ١٨٧٤) بالإضافة إلى النوبة وكردفان وسنار وجميع ملحقاتها، (١٦) فكان هذا الفرمان الحجة الأولى التى دعمت حقوق مصر فى السيادة على السودان مع تبعيتها للباب العالي وبموافقة الدول الأوروبية.

ويرجع الفضل إلى محمد علي كذلك فى رسم خطوط السياسة التى أفضت - فى عهد الخديو إسماعيل - إلى تقرير حقوق السيادة المصرية على السودان الشرقي برمته، فقد كان العثمانيون قد بسطوا سيادتهم فى أوائل القرن السادس عشر على الأراضي الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر الغربي حتى باب المندب، واتخذوا بعد ذلك سواكن ومصوع مراكز لتعزيز حكومتهم فى هذه الجهات تحت إشراف والي جدة، إلا أن سلطانهم ظل اسميا مقصورا على الساحل حتى أيام محمد علي.

فرأى باشا مصر أن يجعل من هذه السيادة الإسمية سيادة فعلية، فاحتل جزيرة مصوع فترة من الزمن. ومنذ أن أُعطي إبراهيم حكومة الحجاز صار يلقب بوالي جدة ووالي إيالة الحبش حتى عام ١٨٤٠، وفى عام ١٨٤٦ وافقت الدولة العثمانية على إعطاء سواكن ومصوع لمحمد علي مدة حياته، وكلف حاكمها باتخاذ العدة لاحتلال الشاطئ الإفريقي حتى رأس غردافوى باسم محمد علي إلى جانب غزو الحبشة، ولم يمنعه من تنفيذ ذلك سوى تدخل بريطانيا ومرض محمد علي. وعند تولية عباس الأول ١٨٤٩ أعيدت سواكن ومصوع إلى الدولة العثمانية.

عباس الأول والسودان

وقد وجه عباس الأول عنايته إلى توطيد الحكومة فى السودان الأوسط والمحافظة على أملاك السودانيين وتأمينهم على أرواحهم وتذليل سبل العيش لهم بمنع الأحباش من الاعتداء عليهم فى الأقاليم السودانية الشرقية.

ولم يصدر السلطان العثماني فرمانا منفصلا يعطي الحكم فى السودان لوالي مصر عباس بل اكتفى فى الفرمان الصادر فى ٢٧ نوفمبر ١٨٤٨ بأن تكون لعباس حكومة مصر « مع توابعها» وذلك بالشروط الواردة بالفرمان المرسل إلى محمد علي، على ألا يكون الحكم فى السودان وراثيا بل « لمدى الحياة» فحسب ثم يتجدد هذا التقليد عند اعتلاء باشا مصر أريكة الولاية. وسار عباس على خطى جده بالاهتمام برفاهية السودانيين ورغم أنه أكثر من تغيير الحكمداريين إلا أنه بشهادة السودانيين أنفسهم(١٧) والمعاصرين الأجانب كانوا أكفاء(١٨) . وكانت النشرة التى وجهها عباس إلى رستم باشا بمناسبة تعيينه حكمداراً فى يناير ١٨٥٢ تتضمن المبادئ التى يجب أن يسترشد بها المديرون فى إدارتهم(١٩).

وتتبع عباس خطوات جده محمد علي فى تشجيع معاهد التعليم الديني بالسودان، وإكرام فقهاء السودانيين وعلماءهم وشجع من أراد منهم الدراسة فى الأزهر وأوصى بهم الحكمداريين عند عودتهم إلى بلادهم ومن هؤلاء الشيخ محمد السنوسي والشيخ

أبو بكر محمد. كما أنشأ عباس فى الخرطوم أول مدرسة نظامية بالسودان على نمط المدارس المصرية واختار لهذه المدرسة[٢٠] التى افتتحت عام ١٨٥٣ نخبة من المدرسين الأكفاء على رأسهم ناظرهم رفاعة رافع الطهطاوي.

ولما كان عباس لم يستطع الخروج من أزمة التنظيمات التى أثارتها الدولة العثمانية إلا بفضل معاونة بريطانيا له (مقابل تنفيذ مشروع الخط الحديدى وصرف النظر عن مشروع قناة السويس الفرنسى) حيث نجحت الدبلوماسية البريطانية فى استمالة الدول إلى تأييد عباس فتمكن بذلك من المحافظة على مسند الولاية المصرية.

ولكن انشغال عباس بدفع الخطر عن مسند الولاية لم يترك له متسعا من الوقت لتنفيذ كل رغباته فى الإصلاح أو إحكام قبضته الفعلية على حكومة الخرطوم، فمرت الإدارة المصرية فى السودان بفترة عارضة نشطت فيها تجارة الرقيق واشتط الحكام فى فرض الضرائب[٢١].

محمد سعيد والسودان

لذلك لم يكد سعيد يصل إلى أريكة الولاية فى منتصف ١٨٥٤ حتى حصر مهمته فى العمل على إزالة المساوئ التى كانت مثار شكوى السودانيين، فعين فى مارس ١٨٥٥ أخاه البرنس حليم باشا حكمداراً على السودان لكي ينفذ الإصلاحات الجديدة ويعد العدة لاستقبال سعيد باشا الذى كان يعتزم الانسحاب إلى هناك إذا تحرجت العلاقات بينه وبين الباب العالي، وقام سعيد برحلته المشهورة فى أواخر عام ١٨٥٧ فى زيارة تفتيشية لإزالة المساوئ التى شكا منها الأهلون واتخاذ الإجراءات لتحسين أحوالهم وإعادة تنظيم الإدارة فى السودان واستمالة الشيوخ والزعماء الوطنيين إلى جانب الحكومة [٢٢]، وبحث أنجح الوسائل لمكافحة تجارة الرقيق.[٢٣]

وقد انتهز الشيوخ والزعماء الوطنيون فرصة وجود سعيد بينهم فقابلوه واستمع لشكاياتهم ومطالبهم ووعد بزيادة التوسع فى إشراكهم فى أعمال الحكومة والإدارة. وتحقيقا لآمال السودانيين أصدر وهو فى الخرطوم أربعة مراسيم (فى ٢ يناير ١٨٥٧) لتخفيف عبء الضرائب واستشارة الشيوخ فى تقديرها.

وكان قد أعلن فى بربر قبل ذلك إلغاء الرق، وعين طائفة من الشيوخ فى مكان موظفي الحكومة الذين تبين له سوء تدبيرهم وأدخل نظام اللامركزية بأن يصبح كل مدير خاضعاً لإشراف حكومة القاهرة مباشرة بدلا من تركيز السلطة جميعها فى أيدى الحكمداريين.

وقد عني سعيد بتنشيط وتوثيق العلاقات التجارية القائمة بين مصر والسودان وأتاح للسودانيين فرصة الاتجار مع مصر فألغى الضرائب الجمركية على التجارة الداخلية بين أقاليم وادى النيل وخفض الرسوم على صادرات السودان إلى الخارج ويذكر القنصل النمساوى هوبر Huber أن البضائع الواردة من الأقاليم السودانية أصبحت بضائع مصرية لا تدفع عنها رسوم.

كما قرر مد خط سكة حديد بين بربر وسواكن لتسهيل استيراد المصنوعات الهندية والأوروبية إلى السودان وتصدير حاصلات السودان إلى أسواق اليمن والحجاز. ولم يحل دون تنفيذ المشروع - بعد إعداده - سوى كلفته الفادحة.

ولكن لم تتحقق أهداف سعيد فقد عادت المركزية ونشطت تجارة الرقيق، ويرجع ذلك لانشغال سعيد بشئون الحكم فى مصر ومحاولة توسيع الاستقلال الذاتي وجعل الوراثة صلبية، فلم يتفرغ لمراقبة الأحوال فى الأقطار السودانية، مما أتاح الفرصة لتجار الرقيق الذين أسسوا شركات تحت ستار صيد الفيل وحصلوا من حكومة الخرطوم الضعيفة على حقوق الاتجار فى مساحات واسعة بحيث أنه عند وفاة سعيد كانت هذه المناطق خارج نفوذ الحكومة. (٢٤)

الخديو إسماعيل وحقوق مصر فى السودان

قام بتنفيذ سياسة محمد علي فى السودان الشرقي حفيده إسماعيل حيث كان له برنامج واسع يرمي إلى دعم أركان السيادة المصرية على السودان الأوسط وبسط السيادة المصرية على السودان الشرقي كذلك. فاستطاع أن يشيد إمبراطورية إفريقية كبيرة على

أساس إنساني هو القضاء على الرق والنخاسة فى السودان، وفى مايو ١٨٦٥ حصل من الباب العالي على قائم مقاماتي سواكن ومصوع، وعند صدور فرمان الوراثة الصلبية فى مايو ١٨٦٦ صار الحكم فيهما وراثيا بما فى ذلك توابعهما والملحقات التى كانت تمتد من رأس علبة فى الشمال إلى رهيطة عند مضيق باب المندب فى الجنوب.

ويرى د. شكرى أنه بفرمان الوراثة الصلبية عام ١٨٦٦ الذى تقرر فيه انتقال ولاية مصر مع ما هو تابع لها من الأراضي وكامل ملحقاتها وقائم مقاماتي سواكن ومصوع إلى أكبر أولاده الذكور ومنذ ذلك الحين وكأنما السيادة على القطرين قد توحدت نهائيا مع التبعية للسلطان العثماني، وبالتالي أصبح من المتعذر على حاكم مصر التنازل عن شئ من حقوق السيادة على هذه الأقاليم دون موافقة الدولة العثمانية وموافقة الدول الموقعة على معاهدة لندن ١٨٤١.

وفى عام ١٨٦٦ استولت مصر كذلك على جميع شاطئ خليج عدن الجنوبي حتى رأس غردافوى على اعتبار أن لها الحق فى امتلاك هذا الساحل بمقتضى فرمانات عامي ١٨٦٥، ١٨٦٦.

وعندما أرسلت بريطانيا حملتها التأديبية ضد الحبشة فى عام ١٨٦٩ أكدت الحكومة البريطانية للخديو أنها لا تقصد سوى تأديب ملكها تيودورس، ولم تناقش حقوق مصر فى السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي أو ساحل عدن الجنوبي.

ثم تدعمت هذه الحقوق فى العامين التاليين، وفى عام ١٨٧٢ ضم الخديو إسماعيل إقليم بو غوص فى السودان الشرقي، ثم حصل من الباب العالي على زيلع فى عام ١٨٧٥، وكان من رأى بيردسلي Beardsley القنصل الأمريكي فى مصر أن الاستيلاء على زيلع وضع ساحل البحر الأحمر الإفريقى كله تحت السيادة المصرية. (٢٥)

على أن إسماعيل ما لبث أن ضم إلى أملاكه المصرية بلادا جديدة لم تكن خاضعة للعثمانيين ويقصد بها إمارة هرر فقد سار رؤوف باشا على رأس حملة لفتحها فى سبتمبر ١٨٧٥، وعندئذ بادر أميرها عبد الشكور إلى التنازل عن إمارته إلى الخديو إسماعيل فى

وثيقة رسمية بتاريخ ٧ رمضان ١٢٩٢ هـ / ٧ أكتوبر ١٨٧٥م. (٢٦) مقابل أن يحصل على الحكم الوراثي فى إمارته تحت السيادة المصرية (٢٧) .وهكذا استندت مصر فى سيادتها على هرر - التى كانت سلطنة مستقلة لم يكن لتركيا حقوق فيها - إلى حقوق الفتح وتنازل سلطانها رسميا عن ملكه للخديوية المصرية.

وفى نفس العام أرسل الخديو إسماعيل حملة إلى مصب نهر جوبا، سرعان ما اضطرت إلى الانسحاب بسبب تدخل بريطانيا واحتجاج سلطان زنجبار.

وقد أدت سياسة التوسع فى السودان الشرقي وعلى طول ساحل البحر الأحمر وفى بلاد الصومال إلى نشوب الحرب بين الحبشة ومصر، وجعلت بريطانيا فى مقدمة الدول التى اهتمت وقتذاك بإثارة مسألة السيادة المصرية على السودان الشرقي وساحلي البحر الأحمر وخليج عدن رغبة منها فى تحديد دائرة هذه السيادة بصورة تكفل إخراج أراضى زنجبار من نطاقها.

وكان الخديو منذ أن بدأ يبسط سلطانه على هذه الأقاليم لا يقل رغبة هو الآخر فى إظهار الحقوق التى كانت لمصر فى السيادة الكاملة عليها، فأعد جعفر مظهر باشا تقريرا ضافيا أوضح فيه هذه الحقوق وذلك فى ٨ أكتوبر ١٨٦٧، وفى يونيو ١٨٧٠ بسط شريف باشا هذه الحقوق فى رسالة إلى ستانتون Stanton القنصل البريطاني فى مصر وسلم البريطانيون بهذه الحقوق الشرعية فى الأعوام التالية. (٢٨)

وفى أبريل ١٨٧٦ أظهروا استعدادهم للاعتراف بحقوق مصر على جميع الشاطئ الصومالي نظير أن يفتح الخديو موانى زيلع وبلهار وبربره وتاجورة للتجارة الحرة، فأبرمت بريطانيا ومصر فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ اتفاقا بشان اعتراف الحكومة البريطانية بحقوق مصر الشرعية تحت سيادة الباب العالي على الساحل الصومالي حتى رأس حافون (٢٩)، ويرى د. شكرى أن لم يكن اعتراف بريطانيا بهذه الحقوق إلا تقريرا لذلك الوضع الدولى الذى كان للسيادة المصرية على جميع أقطار السودان الشرقي وتلك الأقاليم الممتدة على طول ساحل البحر الأحمر و الساحل الصومالي وذلك بمقتضى الفرمانات التى

صدرت بإعطاء مصر سواكن ومصوع وزيلع فى سنوات ١٨٦٥، ١٨٦٦، ١٨٧٥ على التوالي بحكم ما كان للباب العالي من حق السيادة على تلك البقاع، وهي حقوق شرعية اعترفت بها الدول ولم تتعرض لمناقشتها بتاتا. (٣٠)

فإذا أضفنا إلى ذلك أن الحكم فى السودان الأوسط كان قد أُعطي لمحمد على كجزء من التسوية التى وضعت للمسألة المصرية عامى ١٨٤٠، ١٨٤١، ثم أصبح وراثيا بمقتضى فرمان الوراثة الصلبية الذى صدر لإسماعيل فى ٢٧ مايو ١٨٦٦ لتبين لنا كيف أن حقوق السيادة التى كانت لمصر فى شطريه الشرقي والأوسط إنما هي حقوق شرعية وقانونية أقرتها الدول.

ولم تقتصر جهود إسماعيل على إثبات حقوق مصر فى أقاليم السودان بل لقد وقع عليه أيضا عبء معالجة المشكلات التى ظهرت فى فترة الانتقال السابقة، وذلك بالقيام بشتى ضروب الإصلاح مما جعل الأقاليم السودانية تستمتع بنهضة اجتماعية اقتصادية عظيمة مسترشدا بالقواعد التى وضعها محمد علي وسار عليها كل من عباس ومحمد سعيد، وأساسها إنشاء حكومة «أبوية» ذات برنامج إصلاحي واضح يكفل السير بالأقاليم السودانية فى طريق الحضارة والرقي، وتوطيد الأمن ومعاونة الأهلين على الاستقرار حتى يقبلوا على الزراعة والصناعة والتجارة فتنتعش الحياة الاقتصادية ويعم الرخاء ويكثر العمران وينتشر التعليم وتتعزز الثقافة الإسلامية، فتخير أكفأ الرجال لملء مناصب الحكم فى الخرطوم وفى سائر الأقاليم السودانية، موضحا لهم فى تعليماته ضرورة إشراك العناصر الوطنية فى شئون الحكم والإدارة إلى حد لم يسبق له مثيل، حتى لقد شمل هذا المبدأ مناطق الزنوج فى مناطق النيل العليا. (٣١)

فطلب من موسى حمدى باشا حكمدار السودان أن يجعل من الأهالي نظارا «لأجل أن يتمدنوا ويدخلوا فى الإنسانية» كما كتب إليه فى مارس ١٨٦٣ «بما أن تعمير وإصلاح الإقليم المذكور وإدخاله فى عداد المديريات المصرية .... يلزم أن تعاملوا سكانه وقاطنيه بالعدل والحقانية .... وزيادة العمارية ....» (٣٢)

وعندما حل مظهر جعفر باشا محل موسى حمدى باشا فى منصب الحكمدارية سار على نفس السياسة، وكان من أثر الحكومة الرشيدة التى أقامها فى السودان أن انجذبت إليه قلوب السودانيين وتحدث كثيرا منهم عن مناقبه وتألم الجميع لفراقه عندما انتهت مدة حكمداريته.

وعندما عيّن الخديو إسماعيل فى منصب الحكمدارية إسماعيل أيوب باشا ١٨٧٢ طلب منه الخديو أن يعمل على «إخراج الأمور النافعة والمستلزمة لرفاهية وراحة سكانها إلى حيز الفعل». (٣٣)

ولما كان إشراك العناصر الوطنية من القواعد المقررة فى الحكم فقد خطت «السودنة» على أيدى هؤلاء الحكمداريين خطوات واسعة بتعيين السودانيين فى الوظائف الهامة فكان منهم مديرون ونظار أقسام وأعضاء المجالس المحلية التى عممت فى أنحاء السودان، كما كان منهم القضاة ورؤساء التجار ووصل بعضهم إلى الرتب العسكرية ومن أمثلة ذلك:

ـ تعيين الشيخ أحمد أبو سن من كبار الشكرية مديرا للخرطوم، والشيخ زبير عبدالقادر شيخا للمشايخ.

ـ وحصل آدم باشا من كبار الضباط السودانيين على رتبة اللواء كما رقي حسين بك خليفة شيخ العبابدة ومدير بربر إلى الرتبة الثانية.

ـ تعيين الشيخ على ثاني أبناء أحمد بك أبو سن شيخا لعربان الشكرية، وتعيين أخيه عوض الكريم معاونا فى مديرية الخرطوم.

ـ وبعد احتلال زيلع حفظ الخديو إسماعيل لأميرها الشيخ أبو بكر شحيم مكانته فعينه وكيلا لمحافظة زيلع الجديدة ولم يلبث أن عينه محافظا لزيلع ١٨٧٥ (٣٤).

وكان من أثر تلك السياسة الحكيمة أن سعى أبو بكر شحيم لحث محمد بن عبد الشكور أمير هرر على الدخول فى طاعة الحكومة.وقد اجتذبت سياسة السودنة قلوب

زعماء السودانيين فاطمأنوا إلى الحكومة المصرية وانضووا تحت لوائها مثل الزبير رحمت الجميعابي الذى قدم فتوحه فى بحر الغزال هدية لحكومة الخرطوم فعين مديرا لبحر الغزال كما مهد انضواؤه تحت لواء الحكومة المصرية لافتتاح دارفور حيث أسهم بنصيب وافر فى حملات الفتح.

تلك كانت معالم السياسة الوطنية الرشيدة التى اتبعها الخديو إسماعيل فى الأقاليم السودانية، وقد أوجز د. شكرى أثرها فى توطيد دعائم الأمن مما ساعد رجال الإدارة فى أن ينفذوا فى السودان إصلاحات كثيرة أهمها تحسين العاصمة وإنشاء المباني الحديثة بها وبغيرها من المدن، واحتفار الآبار ومد أنابيب المياه العذبة إلى المدن، ومد السكك الحديدية، وتعبيد الطرق لربط أقاليم السودان بعضها ببعض، وربط شطرى الوادى جنوبه وشماله، وتنظيم البريد وخدمة التلغراف، إلى جانب العناية بصحة الأهلين ونشر الثقافة الإسلامية وإنشاء المدارس الحكومية لتعميم التعليم وفق الأساليب المتبعة فى مصر، وتشجيع الرواد والمستكشفين الأجانب على ارتياد الأقاليم السودانية إلى جانب قيام حكومة الخديو ذاتها بأعمال الكشف الجغرافى. ولما كثرت وفود أحباش الجهات المجاورة إلى سواكن وكان أكثرهم على المذهب القبطي أمر إسماعيل ببناء كنيسة لهم، وأخيرا وليس آخرا مكافحة النخاسة وإبطال تجارة الرقيق.

ولما كانت هذه الإصلاحات تقتضي نفقات جسيمة كان لابد من اتباع سياسة جديدة ذات أغراض محددة واعتبر إسماعيل الأقاليم السودانية جزءا من البلاد المصرية أى من مديريات الوادى لا فرق بين تلك التى تقع فى الشمال وتلك التى تقع فى الجنوب،ينفق عليها جميعا من خزانة واحدة، مع إنشاء ميزانية خاصة للسودان لكي تسد الأقاليم السودانية حاجاتها من مواردها الخاصة وتتدخل مصر عند ظهور عجز فى مالية هذه الأقاليم فقط إذا نزل بها ضيق نتيجة احتباس المطر أو زيادة الفيضان، وظل الخديو طوال مدة حكمه يسد ما كان يحدث من عجز فى ميزانية السودان.(٣٥)

إسماعيل وتأكيد السيادة المصرية من خلال مكافحة الرق

وتأسيسا على ما سبق يرى د.شكرى أن إسماعيل عندما وصل إلى منصب الولاية قرر أنه لابد من اتخاذ علاج حاسم وسريع للقضاء على الرق والنخاسة لإعادة سيطرة حكومة الخرطوم على الجهات التى استحوذ عليها النخاسون والجلابون وأقاموا عليها زرائبهم ومراكزهم المسلحة فى أواخر عهد سعيد مهما كلفه ذلك من باهظ النفقات، ويرى د.شكرى أن إسماعيل لم يكن يهدف فقط إلى استرجاع هذه الأقاليم التى دخلت فى حوزة مصر منذ أيام جده محمد علي وهي الأقاليم التى كانت تتكون منها حكمدارية السودان الممتدة بين التاكة شرقا، وكردفان غربا وحول غندكرو جنوبا بل كان يهدف إلى الاستيلاء على أقطار أخرى جديدة فيفتح دارفور ويخضع بحر الغزال ويمد سلطانه على طول الساحل الإفريقي للبحر الأحمر فيستعيد سواكن ومصوع ويبسط نفوذه على أرض البوغوص ويدخل سلطنة هرر ضمن ممتلكاته، ويقيم دعائم الحكم المصرى فى بلاد الصومال المطلة على خليج عدن ويعيد بصورة كاملة كافة حقوق السيادة التى كانت للدولة العثمانية حتى رأس حافون.

وقد عهد إسماعيل إلى السير صمويل بيكر أولا ثم إلى تشارلز جورج غوردون ثانيا بمهمة إقامة الحكومة الموطدة فى جهات النيل الأعلى وتطهير تلك الجهات من تجار الرقيق الذين نزحوا نتيجة لذلك إلى دارفور التى أصبحت مركزاً يهدد منها تجار الرقيق الناقمون حكومة الخرطوم ذاتها، ولذلك فان إخضاع دارفور كان من شانه أن يساعد على إلغاء تجارة الرقيق فسير الجيوش إلى دارفور واحتل المصريون عاصمتها الفاشر عام ١٨٧٤ مما أصاب تجار الرقيق بضربة قاصمة.

ثم اتجه إسماعيل إلى تعقب النخاسين والجلابة فى مواطنهم وإغلاق المسالك التى كانت تخرج منها أو تسلكها تجارة الرقيق إلى موانى التصدير فى سواكن ومصوع وزولا على البحر الأحمر ورهيطة عند باب المندب وتاجورة جنوبها، ثم زيلع وبلهار وبربره الواقعة على خليج عدن، وكانت بلهار وبربره ميناءى سلطنة هرر وبلاد الصومال.

وكان من رأى المعاصر (مونزنجر) أن عودة السيادة المصرية على تلك الجهات من شأنه أن يساعد مساعدة جدية على مكافحة الرق والنخاسة إذ كانت هرر من أسواق الرقيق المهمة تصدره إلى بلاد العرب من موانى بربره وتاجورة وزيلع.

وقد رأينا إسماعيل ينفذ خطته خطوة فخطوة:

فحصل من الباب العالي على قائم مقامتي سواكن ومصوع فى مايو ١٨٦٥، وبمقتضى فرمان الوراثة الصلبية فى مايو ١٨٦٦ صار الحكم وراثيا فيهما بما فى ذلك توابعهما والملحقات التى كانت تمتد من رأس علبة فى الشمال إلى رهيطة فى الجنوب.

وفى عام ١٨٦٧ عين إسماعيل عبد القادر باشا (حلمي) حاكما على سواحل إفريقية الشرقية، وأرسلت تعزيزات للحاميات المصرية فى سواكن ومصوع وكان السبب فى ذلك أن إسماعيل كان يخشى أن تتعرض حقوق السيادة المصرية فى تلك الأصقاع للضياع نتيجة إرسال الإنجليز حملة تأديبية ضد الحبشة.

وفى السنوات القليلة التالية عمل الخديو على تدعيم حقوق السيادة على ساحل البحر الأحمر حتى مضيق باب المندب وعلى بلاد الصومال حتى مصب نهر جوبا، فأرسل الأسطول المصرى إلى تلك المياه وعين ممتاز باشا حاكما على جميع الشاطئ الإفريقي من السويس إلى رأس غوردافوى.

وعين فى ١٨٧١ فرنر مونزنجر Munzinger حاكما فى مصوع، وكلف باحتلال إقليم بوغوص (أو سنهيت) الواقع بين التاكة ومصوع. وفعلا استولى عليه مونزنجر ١٨٧٢ ثم عين فى ١٨٧٣ حاكما على السودان الشرقي من سواكن فى الشمال إلى رهيطة فى الجنوب (٣٦)، بما فى ذلك إقليمي بوغوص والتاكه.

وكان من سياسة التوسع هذه فى السودان الشرقي وفى بلاد الصومال إلى جانب إثارة الحرب مع الحبشة وإثارة مسألة السيادة برمتها على نحو أدى إلى اعتراف بريطانيا النهائى بحقوق مصر فى تلك الأصقاع أن تأيدت حقوق السيادة نهائيا على السودان

بأجمعه أى بقسميه الأوسط والشرقي لا عن طريق ما كانت تخوله الفرمانات من هذه الحقوق أو بحق الفتح فحسب بل باعتراف الدول كذلك وفى مقدمتها بريطانيا (٣٧).

وهكذا خرجت مصر من هذا النضال محتفظة بجميع آمالها فى السودان الشرقي وبلاد الصومال وعلى طول ساحل البحر الأحمر وتأيدت حقوق السيادة التى كانت على هذه الأقاليم بأكملها.

وكان للسياسة التى اتبعها إسماعيل فى السودان الشرقي وعلى ساحل البحر الأحمر الإفريقي وانتهت بالحرب الحبشية من جهة وإرسال حملة جوبا من جهة أخرى أعظم الأثر فى عرض مسألة السيادة برمتها على بساط البحث، وكانت بريطانيا أكثر الدول اهتماما بتحديد دائرة هذه السيادة. ورغم أنها خشيت أن يبسط المصريون سيادتهم على زنجبار فتدخلت لإرغامهم على الانسحاب من جوبا، إلا أنها ما كانت لتتردد قط فى الاعتراف بحقوق مصر الكاملة فى السيادة على السودان الشرقي وجميع الأقاليم الممتدة على ساحل البحر الأحمر حتى رأس حافون أى إلى خط عرض ١٠ تقريبا شمالا مع بقاء مصر تابعة للدولة العثمانية، وكان مما يدعو بريطانيا إلى الاعتراف بهذه السيادة سوى تقرير حقوق شرعية لأصحابها وكذلك اعتقاد ساستها أن خضوع هذه الجهات لنفوذ الحكومة المصرية من شأنه أن يفتح الموانى الواقعة على ساحل البحر الأحمر وخليج عدن للتجارة المشروعة ويساعد على مكافحة الرق والنخاسة والقضاء على تجارة الرقيق قضاء مبرما.

وكان البريطانيون والفرنسيون والطليان قد حاولوا قبل أن يبسط إسماعيل نفوذه على السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر الإفريقي أن ينتزعوا لأنفسهم حقوقا فى هذه الجهات ضاربين عرض الحائط بحقوق السيادة التى كانت للدولة العثمانية على أقاليم بعيدة عنها. وكانت هذه الاعتداءات المتكررة من الأسباب التى دعت الخديو إسماعيل لبذل كل ما فى وسعه لصيانة حقوق السيادة الشرعية على السودان الشرقي وساحل البحر الأحمر مستندا إلى ما كانت تخوله الفرمانات ١٨٦٥، ١٨٦٦ الصادرة له.

وفى أكتوبر ١٨٦٧ قدم جعفر مظهر باشا تقريرا إلى إسماعيل أوضح فيه حقوق السيادة المصرية هذه (ما عدا ميناء زيلع فقط)[٣٨] وفى يونيو ١٨٧٠ بسط شريف باشا هذه الحقوق فى رسالة إلى القنصل البريطاني فى مصر الكولونيل ستانتون Stanton. [٣٩]

وقد سلم البريطانيون فى أواخر الأمر بهذه الحقوق الشرعية فذكر سفيرهم فى الآستانة سير هنرى اليوت Elliot عند الحديث عن الوسائل المجدية فى سبيل القضاء على تجارة الرقيق أن الاعتراف بحقوق مصر (ذات التبعية التركية) فى السيادة على ساحل البحر الأحمر الغربي وشواطئ خليج عدن الجنوبية من شأنه أن يساعد على مكافحة الرق والنخاسة،كما أيد الكولونيل ستانتون الغرض نفسه عند احتلال القوات المصرية لبربره، وفى أبريل ١٨٧٦ أظهر البريطانيون استعدادهم للاعتراف بحقوق مصر - مع تبعيتها للدولة العثمانية - فى السيادة على جميع الشاطئ الصومالي [٤٠].

وكانت بريطانيا بعد حملة جوبا والحرب الحبشية تريد أن تحدد بوضوح ما كان لمصر من سلطة شرعية على الساحل الصومالي بحيث تقف هذه السلطة عند رأس غردافوي، ولكنها طلبت ثمن هذا الاعتراف بهذا الحق أن يفتح الخديو موانى زيلع وبلهار وبربره وتاجورة للتجارة الحرة، وكذلك بدأت المفاوضات لعقد معاهدة بين مصر وبريطانيا تعترف فيها الأخيرة بسيادة مصر على هذه الأقاليم حتى رأس حافون بدلا من رأس غردافوى وفى المفاوضات تمسك الخديو بحقوق مصر التى تشمل بلاد الصومال حتى نهر جوبا جنوبا كما رفض إعلان أن موانى زيلع وبلهار وبربره وتاجورة مفتوحة للتجارة الحرة لأن عدم تحصيل رسوم على المتاجر التى ترد إلى هذه الموانى يسبب لمصر خسائر فادحة بينما تدفع الخزانة المصرية للدولة العثمانية أموالا سنوية نظير بقاء هذه الموانى فى حوزة مصر.

وفى مارس ١٨٧٧ وافقت بريطانيا على أن تشمل السيادة المصرية الإقليم الواقع بين رأس غردافوى ورأس حافون كما وافقت على أن يحصل الخديو رسوما معتدلة فى زيلع وسائر الموانى على الساحل الصومالي ماعدا بلهار وبربره، اللتين وافق الخديو على إعلانهما موانئ حرة، وعلى هذا الأساس أبرم فى ٧ سبتمبر ١٨٧٧ بين مصر وبريطانيا

اتفاق بشان اعتراف حكومة صاحبة الجلالة بحقوق صاحب السمو الخديو إسماعيل باشا الشرعية تحت سيادة الباب العالي على الساحل الصومالي حتى رأس غردافوي(٤١) وهكذا نرى كيف أن حقوق السيادة التى كانت لمصر على السودان بشطريه إنما هي حقوق شرعية قانونية أقرتها واعترفت بها الدول ولذلك فإن معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ تحتل مكانة ممتازة لأن هذه المعاهدة كانت آخر الخطوات التى اتخذت لتأييد هذه الحقوق بصفة حاسمة ونهائية.

المعاهدة المصرية البريطانية للقضاء على تجارة الرقيق (١٤ أغسطس ١٨٧٧)

وقد تزامنت المفاوضات التى أسفرت عن إبرام معاهدة ٧ سبتمبر ١٨٧٧ مع مفاوضات أخرى بين مصر وبريطانيا من أجل الاتفاق على الوسائل الفعالة للقضاء على تجارة الرقيق فى السودانين الشرقي والأوسط،وفى الأقاليم المطلة على البحر الأحمر وخليج عدن. ذلك أن الحكومة البريطانية كانت تحت ضغط شديد من جانب الرأى العام البريطاني متمثلا فى (جمعية مكافحة الرق Anti - Slavery Society) ولذلك كانت الحكومة البريطانية تضغط بدورها على الخديو إسماعيل من أجل زيادة الجهود التى يبذلها فى هذا السبيل. ولم يكن الخديو يوافق بريطانيا على رأيها فى ضرورة تحديد وقت معين لإلغاء تجارة الرقيق تماما (سبع سنوات من مصر واثني عشرة سنة من السودان والملحقات المصرية) لأن ذلك لم يكن أمرا سهلا، وتحت ضغط وإلحاح بريطانيا أُبرمت معاهدة إلغاء تجارة الرقيق في ١٤ أغسطس ١٨٧٧.

وقد وجه الدكتور محمد فؤاد شكرى نقدا لاذعا لهذه المعاهدة واعتبرها عملا خاليا من الحكمة وقد كان على حق وذلك على ضوء ما أسفرت عنه من نتائج حيث كانت السبب فى إشعال ثورة محمد أحمد المهدى وبالتالي إلى ضياع السودان، ويؤكد وجهة نظر الخديو إسماعيل آراء شخصيات أوروبية فى مقدمتها غوردون نفسه الذى عين حكمدار على السودان لتنفيذ المعاهدة، وكان يرى أن الخديو لن يستطيع تنفيذ المعاهدة(٤٢)، بل وكان يعتقد أن البريطانيين أرغموا الخديو على عقد هذه المعاهدة. وبعد

ست سنوات كتب الكولونيل ستوارت Stewart فى تقريره المشهور أنه من المستحيل أن يتوقع إنسان زوال الرق فى عام ١٨٨٩ (٤٣).

وكان مبعث الخطر أن ترغم تلك المعاهدة مصر على اتخاذ إجراءات متطرفة غير حكيمة لكي تنفذ نصوص المعاهدة، وهي الإجراءات التى قام بها غوردون كحكمدار للسودان مما أدى إلى اشتعال الثورات والقيام بعمليات عسكرية واسعة لإخمادها وبخاصة فى دارفور وبحر الغزال وكردفان، ولم يكن غوردون موفقا هذه المرة بعكس عندما كان مأمورا لمديرية خط الاستواء، حيث أصبح تجار الرقيق هم قوام الثورات، ورغم قضاء غوردون عليها إلا أن جذوتها لم تنطفئ.

وقد سنحت لهم الفرصة بعزل إسماعيل فى يونيو ١٨٧٩ ومغادرة غوردون السودان فى الشهر التالي وخلفه محمد رؤوف باشا الذى وصلته تعليمات من الخديو الجديد محمد توفيق - بإيعاز من بريطانيا - فاستمرت السياسة التى كان يسير عليها غوردون، وصارت الإدارة ضعيفة، وأصبحت البلاد تغلي مراجلها سخطا على سياسة الحكومة فى إلغاء تجارة الرقيق وفداحة الأعباء المالية على الأهلين، ولذلك لم يكد يظهر محمد أحمد المهدى حتى التف حوله الأهلون، وأقبل تجار الرقيق من كل حدب وصوب يشدون أزره فى قيادة الثورة ضد الحكم المصرى فى السودان (٤٤).

وفشلت محاولات قمع الثورة فى بداية عهد الاحتلال البريطاني عندما أرسلت حملة هيكس التى أبيدت فى شيكان ١٨٨٣ وامتدت الثورة إلى السودان الشرقي ومديرية خط الإستواء وأصبح سلطان الحكومة مهددا بالزوال، وفى هذه الأثناء قررت بريطانيا إخلاء السودان.

تطور موقف بريطانيا من السودان بعد احتلال مصر

استعرض الدكتور محمد فؤاد شكرى موقف بريطانيا من السودان على ضوء ما وقع من أحداث وخلص إلى القول بأن هذا الموقف البريطانى مرّ بمراحل تطور خلالها هذا

الموقف. المرحلة الأولى فى بداية عهد الاحتلال وفيها كانت سياسة بريطانيا تتسم بالسلبية مكتفية بمعرفة ما يجرى هناك ولذلك أوفدت الكولونيل ستيوارت الذى كتب تقريرين فى عام ١٨٨٣ أحدهما من الخرطوم والثاني من مصوع (السودان الشرقي)، وقام مالت Mallet قنصل بريطانيا العام فى مصر بابلاغهما إلى شريف باشا. كما وضع دوفرين Dufferin تقريره المشهور عن تنظيم الإدارة فى مصر بعد الثورة العرابية وتحدث فى تقريره عن السودان، ومما يلفت النظر أن ستيوارت ودوفرين لم يكن من رأيهما فى تقاريرهما أن تترك مصر ممتلكاتها فى السودان رغم الثورة المهدية وهزيمة قوات مصر (٤٥).

إلا أن هزيمة هيكس فى شيكان جعلت بريطانيا تنبذ السياسة السلبية وأشارت على مصر بإخلاء السودان، ولكن حكومة شريف باشا كانت مصممة على الاحتفاظ بالخرطوم وسنار، ولكن جرانفيل وزير خارجية بريطانيا هدد بتعيين وزراء إنجليز إذا تعذر وجود مصريين يقبلون تنفيذ أوامر الخديو التى يشير عليه بها البريطانيون (٤٦) ، وعندئذ لم يجد شريف باشا مناصا من الاستقالة ونفذت بريطانيا سياسة الإخلاء، واختارت الجنرال غوردون لهذه المهمة التى كلفت غوردون نفسه حياته.

وأوجز د. محمد فؤاد شكرى النتائج التى ترتبت على سياسة بريطانيا (الإخلاء) فيما يلي:

١- قوى شأن الدراويش حتى هاجموا الحدود المصرية فى عهد الخليفة عبد الله التعايشى، وعادت تجارة الرق إلى ما كانت عليه ورأت بريطانيا ضرورة استرجاع السودان، لتأمين حدود مصر من ناحية والقضاء على تجارة الرقيق من ناحية أخرى.

٢- ومما جعل بريطانيا ترى أن الظروف فى مصر ملائمة أن أحوال مصر المالية استقامت وصار لها جيش مدرب وأصبحت بريطانيا مطمئنة على مركزها فى مصر.

٣- نشاط الدول الأوروبية الأخرى لاقتطاع أجزاء من السودان أى أن سياسة بريطانيا تطورت من السلبية إلى الإخلاء ثم الاسترداد.

ولكن د. محمد فؤاد شكرى كشف الستار عن السياسة المتناقضة التى كانت بريطانيا تتبعها إزاء السودان، فبينما كانت تحاول رد عدوان بعض الدول التى تطمع فى اقتطاع أجزاء من جنوبيه حيث كانت تلك الدول تزعم أن تلك الأصقاع لم تكن ملكا لأحد، فإن بريطانيا - فى الوقت نفسه - كانت تتخذ من حقوق مصر فى السيادة على السودان - رغم إخلائه - تكئة تستند إليها فى اتفاقات مع بعض الدول الأخرى لتقسيم الممتلكات المصرية فى السودان الشرقي وعلى طول الساحل الصومالي وكانت هذه السياسة من أهم الاسباب التى جعلت بريطانيا توطد العزم على استرجاع السودان.

ورغم أن بريطانيا عقدت فى عام ١٨٩٤ معاهدة مع ولاية الكونغو البلجيكية تنازلت لها بمقتضاها عن الأراضى الممتدة على شاطئ النيل الأيسر من بحيرة البرت إلى فاشودة، إلا أن فرنسا استطاعت فى نفس العام أن تعقد اتفاقا مع الكونغو نالت بمقتضاه منطقة نفوذ تصل إلى بحر الغزال وتشمل جزءا من الإقليم الذى تنازلت عنه بريطانيا لحكومة الكونغو.

ولذلك عملت فرنسا على إرسال حملة إلى النيل الأعلى بقيادة مارشان Marchand الذى وصل إلى فاشودة ورفع عليها العلم الفرنسي فى يوليو ١٨٩٨، كما أبرم معاهدة مع زعماء الشيلوك لإدخالهم تحت الحماية الفرنسية.

ولكن بريطانيا كانت قد قررت منذ مارس ١٨٩٦ إرسال حملة بقيادة كتشنر سردار الجيش المصرى. وبدأت الحملة سيرها فى مايو ١٨٩٨ وبعد أن استولى كتشنر على الخرطوم هنأه مارشان وأبلغه أن قواته احتلت إقليم بحر الغزال وكذلك بلاد الشيلوك على شاطئ النيل الغربي حتى فاشودة، ولكن كتشنر أصر على أن فاشودة من الأملاك المصرية وأن أوامر السلطان العثماني وخديو مصر تلزمه باحتلالها وهدد كتشنر مارشان بأن قواته الأضخم من قوات مارشان تستطيع إرغامه على الاعتراف بحقوق الباب العالي، ورُفع العلم المصرى على فاشودة إلى جانب العلم الفرنسي ، إلا أن الطرفين بريطانيا وفرنسا استطاعا تفادى الاصطدام واضطرت فرنسا للرضوخ للأمر الواقع وأمرت مارشان بالانسحاب من فاشودة وتم ذلك فى ديسمبر ١٨٩٨. (٤٧)

وحين وقعت حادثة فاشودة كتب كتشنر نفسه إلى مارشان بأنه « تلقي تعليمات لإعادة السيادة المصرية على مديرية فاشودة وأنه يحتج على ما حدث من رفع العلم الفرنسي على ممتلكات سمو الخديو»، وبعد ذلك أبلغ كتشنر القائد الفرنسي بأنه «اعتبارا من اليوم استعادت مصر ولاية الحكم رسميا على هذه المنطقة (فاشودة)» (٤٨).

وقد أوضح الدكتور محمد فؤاد شكرى أهمية حادث فاشودة فى أنه أيد حقوق مصر فى السودان بشكل يقضي على كل إدعاء من جانب الدول التى كانت ترى اقتطاع أجزاء منه بدعوى أن إخلاء مصر للسودان قد ترك البلاد أرضا لا يملكها أحد. ويتجلى هذا فى خطاب لورد سولسبورى إلى السفير البريطانى فى باريس فى ٥ أكتوبر ١٨٩٨ «صحيح أن مصر تأثرت حقوقها فى امتلاك ضفاف النيل بسبب نجاح المهدى فأضحت هذه الحقوق معطلة مؤقتا، ولكنها منذ انتصار المصريين على الدراويش لم تعد موضع نزاع أو مناقشة».

وفى حديثه مع كورسل Courcel السفير الفرنسي فى لندن فى ١٢ اكتوبر ١٨٩٨ حرص سولسبورى على أن يبرز بجلاء أن وادى النيل كان وما يزال ملكا لمصر وأن كل اعتداء على هذه الحقوق من جانب المهدى قد انتهى بفضل هزيمة الدراويش فى «أم درمان». وفى ٢٢ اكتوبر ألقى اللورد روزبرى خطابا فى برث Perth جاء فيه « إنما نحن نعمل الآن لكي نعيد أرضا تملكها مصر نفسها طبقا لتصريحات جميع الحكومات الفرنسية المتعاقبة».

اتفاقيتا الحكم الثنائي والسيادة

ولم تكد تمضي أيام قلائل على إخلاء فاشودة حتى كان لورد كرومر بالنيابة عن الحكومة البريطانية وبطرس غالي نيابة عن الحكومة المصرية قد وقعا وفاقا بين الحكومتين « بشأن إدارة السودان فى المستقبل»(٤٩). وقد انعقد رأى المؤرخين على أن لورد كرومر كان صاحب اليد الطولي - على حد قول الدكتور فؤاد شكرى - فى عقد هذا الوفاق.(٥٠)

وكان هدف كرومر من وضع نظام الحكم الثنائي فى السودان أو فيما أسماه «الدولة المولدة» (أى لا هو مصرى ولا بريطاني ولكن بين بين)، أن يفسح المجال لاشتراك بريطانيا فى إدارة بلاد ساهمت فى استعادة فتحها، كما أنها التزمت منذ احتلت مصر بمسئولية الإشراف على استقرار الأمور فى شطر الوادى الشمالي (مصر) صاحب السيادة على شطر الوادى الجنوبي (أى السودان).

وبالإضافة إلى ذلك فإن كرومر كان يزعجه أن يرى الدولة العثمانية التى لم يغير احتلال مصر شيئا ذا شأن من حقوق سيادتها على مصر وملحقاتها ومن بينها السودان ولو من الناحية النظرية على الأقل، أن تشترك فى تدبير أمور بلاد لم تبذل أى جهد عندما فتحها محمد علي أولا، ولم تساهم بشئ عندما استرجعها المصريون بمعاونة بريطانيا أخيرا.

وإلى جانب ذلك فإن كرومر كان يرى أن عودة الحال فى السودان إلى ما كانت عليه قبل ثورة المهدى تؤدى إلى سريان الامتيازات الأجنبية فى السودان بحكم سريانها فى مصر، وذلك ما كان القنصل البريطاني يريد الحيلولة دون وقوعه بأية وسيلة حيث كان كرومر شديد الكراهية لنظام الامتيازات التى كانت تحد من سلطات الحكومة وتعطل «إصلاحاته»لا سيما وأنه عندما أراد تدبير الأموال اللازمة للإنفاق على الحملة المزمع إرسالها إلى دنقلة وقع صدام بينه وبين هذا النظام إذ رفض عضوا صندوق الدين الفرنسي والروسي الموافقة على إقراض الحكومة المصرية ما تحتاج إليه من مال، وأيدتهما المحاكم المختلطة فى موقفهما إزاء الحكومة المصرية. (٥١)

لذلك كان من الضرورى - على حد قول كرومر - اختراع وسيلة ما يكون من شانها اعتبار السودان مصريا بالقدر الذى يحقق مقتضيات السياسة والعدالة دون أن يقيد بريطانيا فى الوقت نفسه بالقيد الذى يمنع الإدارة الحكومية فى السودان من أن تعرقلها النظم الدولية التى كانت تلازم الوضع السياسى فى مصر. (٥٢)

على أن كرومر لم يستطع أن يحسم فى هذا الوفاق المسألة الكبرى والأساسية وهي مسألة السيادة على السودان، حيث لم يكن يستطيع - وقد سبق له الإعتراف بحقوق الدولة العثمانية ومصر فى كل مناسبة وفى أثناء حادث فاشودة الذى وقع مؤخرا - سوى تقرير هذه الحقوق، ولذلك كان من المبادئ التى استرشد بها عند وضع أساس وفاق الحكم الثنائي أنه «من الواجب اعتبار السودان أرضا عثمانية ولذلك يجب أن يحكم طبقا للفرمانات الشاهانية على يد الخديو بما له من سلطة بسبب تبعيته للسلطان العثماني».(٥٣)

فجاء فى حيثيات الوفاق «إن بعض أقاليم السودان التى خرجت عن طاعة الحضرة الفخيمة الخديوية قد صار افتتاحها بالوسائل الحربية والمالية التى بذلتها بالاشتراك حكومتا جلالة ملكة الإنجليز والجناب العالي الخديو، حيث أنه قد أصبح من الضرورى وضع نظام خاص لأجل إدارة الأقاليم المنفتحة المذكورة ... فقد صار الاتفاق».

ويرى د. فؤاد شكرى أن اتفاقيتى ١٩ يناير، ١٠ يوليو ١٨٩٩ لم تتناولا سوى موضوعا واحدا وهو تنظيم الإدارة فى السودان، ولم يمّا حق مصر والسودان فى الوحدة، والتنازل عن جزء من هذا الحق لا يمكن أن يقع إلا بموجب وثيقة قاطعة، ولا يمكن أن يُستفاد هذا من هذا التنازل من اتفاقيتي عام ١٨٩٩ فلم توضع هذه النصوص إلا للنظام الإدارى للسودان. وفضلا عن ذلك فإن مثل هذا التنازل لو حدث لكان من الواجب أن تقره الحكومة العثمانية طبقا لفرماني التولية الصادرين فى عام ١٨٧٩ (لمحمد توفيق) و١٨٩٢ (لعباس حلمى الثانى).

وفى الواقع فإن بريطانيا لم تحاول مطلقا بعد حملة استرداد السودان المساس بحقوق مصر. ولما كانت بريطانيا تعمل فوق ذلك بصفتها حليفة للخديو الذى كان الحاكم الطبيعي لهذا البلد ولأنها كانت تعتبر نفسها حفيظة على المصالح المصرية فلم يكن أن تجرد حليفتها التى تحميها من جزء من حقوقها على الإقليم الذى عاونتها على استرداده. بل على العكس فقد طالبت أن يكون لها فى الميدان الإدارى نصيب مقابل اشتراكها فى حملة استرداد السودان.

وفوق ذلك فإن اللورد كرومر - وهو أقدر سياسي بريطاني يمكنه أن يوضح حقيقة اتفاقيات ١٨٩٩ لأنها كانت من وضعه - حيث كتب فى تقريره عن عام ١٩٠١ ما يلي: «ألاحظ فى تقرير المجلس التشريعى عن ميزانية هذا العام أن المجلس يوافق على المصروفات المخصصة للسودان، إذ يعتبر السودان جزءاً لا يتجزأ من مصر، وهذا الرأى صحيح فى جوهره ..».

و يختتم د. فؤاد شكرى دراسته بإبداء رأيه الحاسم والقاطع بأنه سواء أكان لمصر وبريطانيا أن تبرما هذا الوفاق أو كان الوفاق من الناحيتين القانونية والدولية لاغيا لا وجود له فإن حقوق مصر فى السيادة على السودان بأجمعه من الأمور المقررة إذ إنها تستند إلى حق الفتح، كما تستند إلى الفرمانات العثمانية التى صدرت بموافقة الدول من أيام محمد على إلى عباس حلمي الثاني (١٨٤١ - ١٨٩٢) [أى حتى بعد الاحتلال البريطاني لمصر] وإلى الاتفاقيات الدولية التى تعهدت فيها الدول بالمحافظة على كيان الدولة العثمانية ونفت عن نفسها تهمة الطمع فى اقتطاع شئ من ممتلكاتها.(٥٤)

الهوامش

لما كان الهدف من هذه الدراسة هو ما قدمه الدكتور محمد فؤاد شكرى من أسانيد تاريخية لتأصيل وحدة وادى النيل، لذلك فإن عمدتنا الأساسية كانت المادة العلمية التى أوردها فى مؤلفاته العديدة عن السودان، ولذلك فستكون هذه المؤلفات هي المرجع الأساسي لهذه الدراسة، ولكننا من ناحية أخرى أردنا إثبات المصادر والمراجع التى استعان بها وأثبتها فى حواشى كتبه ليتأكد القارئ من مصداقية هذه المادة العلمية، بالإضافة إلى رغبتنا فى معاونة القارئ فى الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع إذا أراد المزيد من المعلومات.

(١) أرشيف وزارة الخارجية المصرية - سرى جديد- محفظة سوريا رقم ١١، ملف ١٠ سرى رقم ٢، ملف بعنوان «السياسة الخارجية المصرية » ، نشرة إلي الهيئات الدبلوماسية والقنصلية الملكية المصرية فى الخارج بتاريخ ١٣ فبراير ١٩٤٧ وبتوقيع محمد كامل عبد الرحيم وكيل وزارة الخارجية.

(٢) أرشيف وزارة الخارجية المصرية - سرى جديد - محفظة سوريا رقم ١١ ملف ١٠ سرى رقم ٢، بعنوان «السياسة الخارجية المصرية »، ١٠ سرى ، بتاريخ ١١ أغسطس ١٩٤٧.

(٣) سمعنا أن هذه الدراسة موجودة ضمن وثائق وزارة الخارجية المصرية، ولكننا لم نعثر عليها ضمن وثائق وزارة الخارجية المصرية الموجودة بدار الوثائق القومية. ولما كان د. محمد فؤاد شكرى قد نشر فى وقت متزامن مع عرض قضية مصر كتابه القّيم «مصر والسيادة على السودان» فى عام ١٩٤٧، فإننا بعد دراسة هذا الكتاب أدركنا أن ما تضمنه من أسانيد تاريخية عن وحدة وادى النيل لن تخرج عما جاء فى دراسته التى قدمها لوفد مصر فى الأمم المتحدة، إن لم يكن الإثنان شيئا واحدا.

(٤) الناشر دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٤٧

(٥) د. محمد فؤاد شكرى : مصر والسودان - تاريخ وحدة وادى النيل فى القرن التاسع عشر- (ط٢ دار المعارف: القاهرة ١٩٥٨) ص ص ٥،٦

(٦) مصر والسيادة على السودان، ص ٥

(٧) نفس المرجع نقلا عن دفاتر المعية تركي، دفتر ٦٦ رقم ٦٨ أمر محمد علي إلى خورشيد باشا فى ٢٨ ربيع الأول ١٢٥١ هـ .

(٨) مصر والسيادة ص ص ٧،٨ عن الوثائق النمساوية ويقول المؤلف أنه عثر ضمن هذه الوثائق على ترجمة كاملة لجرنال رحلة محمد علي.

(٩) رفاعة رافع الطهطاوى : مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية (القاهرة ١٩٠٤م) ص٢٦٣.

(١٠) مصر والسيادة، ص ص ٩. ١٠ عن دفاتر المعية تركى ٧٩ ، ٢٦، ٤٢، ١٨٩، ٤١١ .

(١١) مصر والسيادة، ص ص ١٢،١٣ عن دفاتر المعية تركي ٢٦،٥١،٧٧٠

(١٢) مصر والسيادة، ص ص ١٣ - ١٥ دفاتر المعية :رقم ١٩ تركي عن الوثائق النمساوية والفرنسية وشهادات الرحالة:

Puckler , Muscau, Bowring, Lepsius, Tounsy, Werne.

(١٣) مصر والسيادة، ض ص ١٥، ١٦ (ميزانيات ١٨٢٩،١٨٣٣،١٨٣٥، ١٨٤٢،١٨٤٦)

(١٤) مصر والسيادة، ص ١٩ عن الأرشيف النمساوى

Staat- Archiv Turquie 50, Rapport de Laurin, Caire 19/4/1839

(١٥) المصدر السابق

(١٦) مصر والسيادة، ص ص ٢٠ ،٢١ (نص الفرمان فى الملحق رقم ٥ ص ص ٨٧ - ٨٨ من مصر والسيادة)

(١٧) مصر والسيادة، ص ٣٠ عن مخطوط تاريخ ملوك السودان وأقاليمه إلى حكم الخديو إسماعيل

(١٨) مثل قنصل النمسا - تقرير من الخرطوم بتاريخ ١٨٥٢/٥/٢٥ مرفق برساله قنصل النمسا فى الإسكندرية بتاريخ ١٧ / ٨ / ١٨٥٢ (الأرشيف النمساوي)

(١٩) مصر والسيادة، ص ٣١ عن أمين سامي المجلد الأول من جـ٢ ص٤٦

(٢٠) مصر والسيادة، ص ٣٢ عن الأرشيف النمساوى، رسالة قنصل النمسا بالاسكندرية رقم ٤٣٠ إلي القاهرة فى ١٨٥١/٤/١٦.

(٢١) الحكم المصرى فى السودان، ص ٤٩ عن دفاتر المعية تركي دفتر ١٩٥٨ (١٨٥٠)

(٢٢) مصر والسيادة، ص ص ٣٤،٣٥ عن دفاتر المعية تركي ٥٠٥، الأرشيف النمساوى :رسالة قنصل النمسا بالاسكندرية فى ١٨٥٦/١١/١٨

(٢٣) مصر والسيادة، ص ٣٥ عن وثائق الخارجية البريطانية:

F.O. 84 (Slave Trade) no.3, Alex 31/12/58

(٢٤) مصر والسيادة، ص ٣٧ عن وثائق الخارجية الفرنسية Egypte Alex. 9/4/63 ووثائق الخارجية البريطانية F.O. 84 Slave Trade no.5 Alex 31/7/1862

(٢٥)مصر والسيادة، ص ٤٣ عن الوثائق الأمريكية بدار الوثائق المصرية

Vol. X no.6, 337, Cairo 15/7/1875

(٢٦)الأرشيف النمساوى Staat. Archiv Cairo 8/11/1875, copie de la circulaire adresse par le Ministre des Affaires Etrangeres Egyptien, Caire 8-11-1875

(٢٧) نص فرمان السلطان إلى الخديو إسماعيل بشأن التنازل لإسماعيل عن زيلع. ملحق رقم ١٤ ص ١١١ مصر والسيادة. ونص خطاب الأمير محمد بن عبد الشكور أمير هرر إلى محمد رؤوف باشا ملحق رقم ١٥ من نفس المرجع.

(٢٨) مصر والسيادة، ص ٤٩ عن وثائق الخارجية البريطانية

F.O 78/3186 no.60 Alexandria 3-6-1870 copy of a despatch from Sherif Pasha 1/6/1870

(٢٩) مصر والسيادة، ص ٥٠ عن وثائق الخارجية البريطانية

F.O 78/3189, India Office 28/3/1877 to F.O.

(٣٠) مصر والسيادة، ص ٥١.

(٣١) شكري: الحكم المصرى فى السودان، ص ٦٩.

(٣٢) الحكم المصرى، ص ٧٠ عن دفاتر المعية تركي رقم ٥٢٦، ٥٢٧.

(٣٣) الحكم المصرى، ص ٧٦ عن دفتر معية تركي دفتر ٢ رقم ١ فى ١١ شوال ١٢٩٠هـ / إرادة لإسماعيل أيوب باشا.

(٣٤) الحكم المصرى، ص ٨٣ عن معية دفتر ١٠ أوامر عربي رقم ٢٢ إلى محمد رؤوف باشا، ورقم ٢٤ إلى أبو بكر أفندى شحيم، ثم رقم ٥٢ أمر كريم إلى أبو بكر أفندى شحيم.

(٣٥) الحكم المصرى، ص ص ١١١- ١١٤ بيان بمقادير المساعدات.

(٣٦) مصر والسيادة، ص ٤٢ عن الوثائق الأمريكية بدار الوثائق القومية

Vol. VI. no. 118, Alex 21/8/1872

(٣٧) مصر والسيادة، ص ٤٥.

(٣٨) مصر والسيادة، ص٤٩ عن الوثائق القومية محفظة ٣ شميس ٧ نمرة الحفظ ٤٥ (مصوع وسواكن) بدون تاريخ.

(٣٩) مصر والسيادة، نفس الصفحة السابقة عن وثائق الخارجية البريطانية

F.O. 78/3186 no. 60 Alex. 3/6/1870 copy of a despatch from Sherif Pash 1/6/1870

(٤٠) مصر والسيادة، ص ٥٠ عن وثائق الخارجية البريطانية

F.O. 78/3187 Elliot to Granvile13/11/1873, F.O. 78/3/88 Memo, Affairs of the Somali Coast, Calcutta 1875

(٤١) مصر والسيادة، ص ٥١ وملحق عن وثائق الخارجية البريطانية

F.O 78/3189 no. 279 Enclos. Convention of Sept. 7,1877

(٤٢) مصروالسيادة، ص ٥٣ عن وثائق الخارجية البريطانية

F.O. 84/1511 Slave Trade no.8, Cairo 29/3/1879

(٤٣) مصر والسيادة، نفس الصفحة

Blue Books, Egypt no.11 (1883) Report of Colonel Stewart p.24

(٤٤) مصر والسيادة، ص ٥٥ عن الأرشيف النمساوي

Staat - Archiv (1881), no. 108, Cairo 17/9/1881, Enclos Khartoum 15/8/1881

(٤٥) مصر والسيادة، ص ص ٥٥، ٥٦

Blue Books, Egypt no. 22 (1883), Enclos no. 15, Mallet to Sherif Pasha 16/5/1883

(٤٦) مصر والسيادة، ص ٥٩ عن

Blue Books, Egypt no.1 (1884), no. 210 Granville to Baring, F.O. 4/1/1884

(٤٧) Cocheris: Situation Internationale de L' Egypte et du Soudan, Paris 1902,p.p. 466,467

(٤٨) Ibid., p.p. 477,483

(٤٩) مجلس الشيوخ ملحق رقم ١ (وفاق بين حكومة ملك الإنجليز وحكومة الجناب العالي خديو مصر بشأن إدارة السودان فى المستقبل) ص ص ٢٢٩ - ٢٣٠.

(٥٠) Cocheris, p.p. 405,406

(٥١) Sir Auchland Colvin : The Making of Modern Egypt (Lond. 1908) p. 266

(٥٢) Cromer: Modern Egypt, II (Lond. 1908) p. 115

(٥٣) Ibid., p.p. 113 -114

(٥٤) مصر والسيادة، ص ص ٧٠ - ٧١

Cocheris, op. cit., p.p. 505 - 508

أ. د. محمد فؤاد شكرى فى سطور

- ولد فى حلوان عام ١٩٠٤
- الأسرة قاهرية الموطن سورية الأصل (والده ابن عم الزعيم السورى عبد الرحمن شهبندر)
- تخرج من مدرسة المعلمين العليا عام ١٩٢٩
- حصل من جامعة ليفربول على البكالوريوس الممتازة عام ١٩٣١، ثم دكتوراه من نفس الجامعة عام ١٩٣٥ وكانت رسالته عن الرق فى السودان فى عصر إسماعيل
- عُين مدرسا بمدرسة شبرا الثانوية
- ثم وافق مجلس كلية الآداب جامعة فؤاد الأول (القاهرة) على تعيينه مدرسا فى يونيو ١٩٣٦
- انتدب مفتشا لوزارة المعارف ١٩٤١ ونقل إليها نهائيا عام ١٩٤٣ وحتى ١٩٤٥
- عُين بدرجة مدرس عام ١٩٤٥ ورقي إلى درجة أستاذ مساعد عام ١٩٤٦
- انتدب بناء على طلب وزارة الخارجية المصرية مستشاراً لوفد الحكومة المصرية لإبداء رأيها فى القضية الليبية
- انتدب للعمل مستشارا لهيئة تحرير ليبيا حتى مايو ١٩٤٩
- لم يوافق مجلس الجامعة على تجديد ندبه للحاجة إليه رغم إلحاح وزارة الخارجية المصرية
- رُقي أستاذاً فى عام ١٩٥٢
- انتقل إلى رحمة الله فى ٢٤ نوفمبر ١٩٦٣ عن عمر يناهز التاسعة والخمسين.